تجليد صالح الدقر
تلفون ٢٢٩٧٧

[redacted]

JAFET LIB.
01 NOV 1993

JAFET LIB.
04 MAY 1996
Circulation Dept.

JUL 1980

JAFET LIB.
29 DEC 1993

JAFET LIB.
1 JUL 1980

JAFET LIB.
25 FEB 1994

06 APR 1994
JAFET LIB.

31 May 68

J. Lib.
1 FEB 1983

JAFET LIB.
25 JAN 1994

1 Jun 70

JAFET LIB.
17 JUL 1992

JAFET LIB.
20 AUG 1975

JAFET LIB.
23 MAR 1994

pt. 6

CA
330.95692
G322tA

تصاميم وبرامج

الجمهور والمصارف

التصميم الشامل للتسليف

الاستاذ موريس الجميل

طبع سنة ١٩٥٥ ـ مطبعة خليفه

الجمهور والمصارف

التصميم الشامل للتسليف

الاستاذ موريس الجميل

«ان فتوحات الفكر وتطبيقاتها العملية هي اكبر دليل على عظمة الانسان وبواسطتها يصبح ، بلا ريب ، هذا الانسان مواطن العالم ؛ اما التطورات الناشئة عن العلم ، فهي سريعة جدا : ان خيال البارحة هو حقيقة الغد» .

ان كلمة ڤيدال دي لابلانش هذه ، تنطبق اصح انطباق على حقل النقد والمال .

* * *

عندما بدأ الشعب اللبناني ان يتعرف على الثروات القيمة التي وهبتها الطبيعة الى بلاده ، وعندما اراد الاستفادة منها اصطدم بعقبة كأداء ، وهي ، دون نزاع ، تتعلق بضرورة التمويل التي يفرضها تنفيذ المشاريع الكبيرة لتجهيز وتحقيق امكانات الطاقة الاقتصادية الوطنية .

وهكذا فان الشريط الذي سترونه على الشاشة حالا ، يوضح حاجة لبنان الحالية ، وذلك عندما نرى كيف توصلت سويسرا بواسطة مصارفها وشعبها الى ايجاد الحل اللازم لمشكلة : العملة .

ونحن في حديث الليلة لانريد ولا ندّعي الدارسة الفنية للمشاكل المالية والنقدية الحديثة ولكننا سنحاول فقط ، بمناسبة عرض هذا الشريط ، ان نعمم ونجعل في متناول الجمهور ، قدر الامكان ، بعض المعلومات المالية

والنقدية الجديدة ، هذه المعلومات التي كانت ، في غير بلاد ، أساسا لحل المشكلة المالية ، وذلك بفضل التعاون الذي نشأ بين الجمهور والتوفير من جهة والمصارف المشرفة على الايداعات ، او بالاحرى ، القمة المصرفية ، من جهة أخرى .

ان التآلف او الاندماج مع هذه المعلومات او الاقانيم الجديدة مهم جهدا في لبنان ، لان البلاد ، بكل اسف ، وقد باشرت حاليا بنهضة مندفعة نحو التجديد المادي لاقتصادها ، لم تستند على الركيزة الاولى لها ، الاوهي : المفهوم النقدي والمالي ، كما علمنا ماكس سور :

«ان الاختراع ينبت من كل الجهات ولايمكن الراحة والتوقف ابدا ، والافالتقهقر مخيف حيث تدخل المدنية في ظلام دامس» . (مجلد ٢ صفحة ١٣)

وبالفعل لايمكن الذهاب بعيدا اذا لم نعرف دائما اهمية العملة بجميع تطوراتها .

* * *

ان اول قضية او أهم اقنوم للتعميم والاشاعة بين الناس هو تعريف وتحديد طبيعة ووظيفة العملة في ايامنا الحاضرة ، لان المرض الحالي الذي نعانيه لا يردع الاقدام الخاص والاستثمار الفردي فحسب ، بل يشل التقدم المنسجم والمجموعة الاقتصادية في البلاد . اما مصدر هذا المرض فهو في مفهومنا وادراكنا للنقد ، هذا المفهوم الذي اصبح اليوم فارغا لاقيمة له لانه يستند على اساليب مهترئة بالية .

* * *

١ ـ اقنوم النقد الديناميكي الخلاق : ان المفهوم الحديث للاقتصاد قد أفقد النقد معناه التقليدي الذي كان وسيلة بضاعة قياسية لا علاقة لها بحيوية الاقتصاد اذ كان يستعمل فقط للتعاقد واجراء الصفقات كما كانت قيمة خاضعة بنظرية كثرة او قلة الكمية .

اما اليوم ، فان النقد ظهر كعنصر ديناميكي للاقتصاد ، واصبح ، بين يدي الانسان ، الميزان الصالح لتحويل الثروات الكامنة ، الى غنى وانتاج ، كما اصبح للاقتصاد بمثابة الكهرباء للصناعة : القوة الفاعلة التي بدونها لايوجد الا الجمود .

وهكذا فالنقد لم يعد الصلة الموجودة بين التغطية المعدنية والتداول لورق النقد ، بل اصبح الصلة المشروطة بين حاجات الانتاج والمجموعة النقدية على ان يكون حجمه مطابقا للحاجات المنتجة والا فالاختناق ينتظر هذا الانتاج الذي يؤلف الثروة الحقيقية .

والنقد بمفومه الصحيح ـ «والكريدي» Crédit يشكل جزءا كبيرا منه ، كما سنرى ـ ليس الا اداة جاهزة لخدمة عمل مدروس منظم .

ان مطابقة العملة وتوافقها مع الحاجات وتوزيعها وسحبها فى الوقت المناسب ، كل هذه الامور تؤلف سر النجاح لسياسة ديناميكية حقيقية .

والآن ، والعملة كما عرفناها ، ماهي صلابتها وقوتها الحديثة ؟ وماتعني ، تماما ، المجموعة النقدية ؟ لقد لفظت كلمة «المجموعة النقدية» .

وهنا يبرز امامنا الاقنوم الثاني الواجب تعميمه وتبسيطه بين الناس

٢ ـ اقنوم المجموعة النقدية : النقد بمعناه المجرد ، سواء أكان معدنيا ام ورقيا ، لا يمثل فى ايامنا الحاضرة الا جزءا ـ ليس دائما كثير الاهمية ـ مما تجدر تسميته اليوم بالمجموعة النقدية التي تتألف من العناصر التالية :

أ ـ النوع النقدي بمعناه المجرد ، معدنا وورقا ، وكذلك الانواع الناتجة عنه والشبيهة به ، مثل شكات السياحة « Traveleres - Chèques »

ب ـ النقد المسجل « Scripturale » وهو الحسابات الجارية «والكريدي» التي يجب ان لانهمل اهميته الكبيرة ، وهاكم الارقام تتكلم :

«فى عام ١٩١٣ ، كان فى فرنسا اربعة مصارف ، رأسمالها المدفوع (٧٢٥) مليون ومجموع الودائع والحسابات الجارية للدائنين بلغ (٥٦٨١) مليون أي ٩٩٪ من مجموع الاوراق الموضوعة قيد التداول .

وفى اوائل الحرب الاخيرة ارتفع مستوى الودائع فى المؤسسات المصرفية من (٣٢٥٥٦) مليون عام ١٩٣٥ ، الى (٥١٧٨٨) مليون عام ١٩٣٩ . اما تداول الاوراق فقد ارتفع بسرعة فائقة من (٨٠٦٦٩) مليون عام ١٩٣٥ ، الى (١٤٩٤١٦) مليون عام ١٩٣٩» .

ج ـ اما العنصر الثالث فى المجموعة النقدية فهو مؤلف من مجموع الاسهم والاوراق ذات الاهمية الاولى التي ، وان لم يمكن استعمالها كوسيلة للدفع ذات قوة ابرائية ، لها قيمة الامكان الفعلي « Paramonnaie »

* * *

واذا اردنا التدقيق فى كل من هذه العناصر التي تؤلف المجموعة النقدية ، وصلنا الى الاقنوم الثالث الواجب تعميه وهو : التوفير والودائع المصرفية التي تؤلف العنصر الاول من تغطية المجموعة النقدية .

٣ ـ **اقنوم التوفير والودائع وتاثيره على المجموعة النقدية :** اذا رغبنا تأمين مجموعة نقدية تسمح لنا بتحقيق برنامج شامل للمشاريع وبتمويل المجالات الخاصة المدعوة للاستفادة من استثمار نتائج هذه المشاريع ، كان علينا اذن ، وبالدرجة الاولى ، ان نهتم باستزادة التوفير وتشجيعه لتغذية قسم الودائع فى المصارف الذي يزيد امكان النقد المسجل كما يجب استزادة وتقوية قسم الاسهم والاوراق ذات الاهمية فيستطيع بدوره القيام بمهمة التغطية الجزئية لزيادة تداول الورق النقدي والنقد المسجل .

ومما تقدم نرى اننا وصلنا الى الاقنوم الاخير ، وهو مهم جدا ، لانه بالنهاية يؤدي الى تعاون الجمهور المباشر الذي يفرق التغطية الذهبية Encaisse-or

وهو الذي يسمح للبلاد بايجاد التمويل الضروري لتجهيزاتها الخاصة والعامة .

اجل ! ان هكذا سياسة واضحة ، نراها ، بكل حسرة ، مفقودة بكاملها فى لبنان... وهذه هي الاسباب الاساسية للتسكع والجمود المسيطران علينـــا .

ومعذلك فالحقائق المصرفية لايمكن تجاهلها ، واليكم بعض الامثال المستقاة من الميزانيات العمومية لبعض مؤسساتنا المصرفية .

ان الارقام تتركنا فى حلم مدهش عندما نفكر بالامكانات العظيمة التي كان يمكن الوصول اليها والاستفادة منها فيما لو كان لنا سياسة نقدية ومالية .

وهكذا فان بند الحسابات الجارية وحسابات الودائع وحسابات الدائنين المختلفة فى ميزانية مصرف سوريا ولبنان قد بلغ عام ١٩٥١ مجموعا قدره : ف. ف. (٣٦٣٤١٤٢٨٥٠٧) .

والبند ذاته فى مصـرف مصـرف سوريا ـ لبنان كـان فى عام ١٩٥٠ (٢٢٨٨٦٤٠٤) ل.ل. بينما اصبح عام ١٩٥١ (٢٤٣٧٠٩٢٣) ل.ل.
اما الودائع فى المصرف اللبناني للتجارة فقد بلغت (٣٣٦٩٥٧١) ل.ل. عام ١٩٥٠ بينما اصبحت (٤٤٤١٨٩٠) ل.ل. عام ١٩٥١ .

هذه هي بعض الارقام بحقيقتها القاسية وهي ماكانت الا نتيجة اقدامات اختيارية وقرارات افرادية ولكننا فى اليوم الذي تتبنى فيه الدولة السياسة الصالحة وتطبقها فى هذا الحقل فاننا سنرى عندئذ هذه الارقام صاعدة كالسهم لتحل القسم الاكبر من المشاكل التي نعاينها من جراء حاجاتنا فى الحقل العام والخاص .

وبهذه المناسبة نذكر الولايات المتحدة التي استبدلت الدفع الشهري للرواتب والاجور بالدفع الاسبوعي فاصبح باستطاعتها الاستمرار بتجديد التكوين الدائم والسريع للودائع .

* * *

والآن ، ماهو موقفنا فى المستقبل لسد الحاجات التي تحدق بنا من كل حدب وصوب ؟ وبعبارة أخرى ، ماهي الاسس التي يجب ان تبنى عليها سياستنا المالية ؟

ولتكون هذه السياسة ديناميكية وبناءة يجب ان تؤدي الى :

أ ــ الاسراع باحداث التوفير فى لبنان واجتذابه الى لبنان .

ب ــ تأمين التوزيع العادل لهذا التوفير المنظم بين جميع الاقسام والمجالات .

ج ــ تأمين سرعة حركة السير المنظم لهذا التوفير وذلك بالسماح له بالاستثمار الاقصى .

١) **انشاء التوفير** : كيف نحدث التوفير ، اذن ، فى لبنان وكيف نجتذب التوفير الاجنبي الى لبنان ؟

ان على سياستنا المالية ان تتنبه الى مايجب عمله وما يجب اهماله .

ان التدقيق فى هذه القضية يثبت وجود قواعد مشتركة لانشاء التوفير سواء اكان لبنانيا ام اجنبيا . وهذه القواعد مستمدة من ثلاثة مباديء تؤلف الهيكل العظمي لكلمة «الثقة» ، ويمكن تعريف هذه المباديء بثلاثة كلمات متآلفة ومتشابكة :

أ ــ الامن والاطمئنان .

ب ــ الايراد والدخل .

ج ـ التشغيل وعدم التجميد .

ولذلك ينبغي انجاز جميع الوسائل التي تؤدي الى تقوية هذه المباديء الثلاثة وتحريم كل ما يضعف قيمتها .

اما العناصر التي من طبيعتها ان تخلق وتقوي كلا من هذه المباديء فهي :

ا ـ لايجاد وصيانة الامن والاطمئنان : يجب أن تكون هنالك عدالة نزيهة ، سريعة وعدوة لكل تحايل ودهاء .

ويجب بالتالي تأسيس ضمان للتوفير ضد الاخطار والمجازفة ، واخيرا وفيما يتعلق باستقرار المؤسسات يجب توطيد الاطمئنان لمدة طويلة كما يجب حفظ سر قيود السجلات المصرفية بطريقة تؤمن لها الحصانة التي تحرم الاطلاع عليها وذلك على غرار القاعدة السويسرية .

ب ـ لتأمين الايراد والدخل : يجب فرض ضرائب خفيفة وسياسية تضامنية بين مختلف اقسام الاقتصاد ، كما يجب اقامة سياسة عامة للاستعمال الكامل .

ج ـ اما التشغيل وعدم التجميد فالوصول اليه يتطلب حرية النقد والعمل ، ويفرض ايجاد سوق عامة للقيم المنقولة .

هذا ما يجب عمله .

اما ما يجب اهماله فهو ، بصورة عامة، كل ما يخلق الحذر والتخوف ونذكر بهذه المناسبة قضية جديدة ، نلفت اليها الانظار بصورة خاصة ، الا وهي قضية «اللبننة» اي توجيه الرأسمال للمصلحة الاقتصادية الوطنية .

والآن ، ماهي هذه القضية بالضبط ؟

في بلاد اوروبا ، حيث المصالح العامة والثروات الكبيرة تستمر ، غالبا ، بواسطة الرساميل الوطنية ، عمدت الحكومات هناك ، لاسباب خاصة ، الى التأميم .

ولامجال هنا لمناقشة فكرة التأميم ، ولكننا نذكر للاطلاع فقط ، بان معنى التأميم في الخارج يختلف عن معناه عندنا في لبنان .

وبالفعل ، فالتأميم يعطي ، هناك ، معنى التدويل ولكنه تدويل لرأسمال وطني بينما يأخذ التأميم ، عندنا ، معنى الوسيلة البعيدة عن الفكرة

السياسية الاقتصادية الداخلية اذ يعتبر وسيلة موجهة ضد الرأسمال الاجنبي الموظف فى لبنان .

ان قيمة هذه الملاحظة تظهر بجلاء اذ ندعي بجعل البلاد ميدانا للرأسمال الاجنبي لنغريه للمجيء الى لبنان ... وهذا ما يمكن نعته بتناقض المسؤولين مع انفسهم ومع منطقهم الشخصي .

ولذلك فاننا نعلن عداوتنا الصريحة لكل خطوة للتأميم تكون نتيجتها الحتمية اضعافا للمبدأ الرئيسي وهو : **الثقة** .

اما نحن فباستطاعتنا الوصول الى اهدافنا الوطنية بعيدين عن التأميم وذلك بالتقريب او التوفيق بين مصلحة الرأسمال الاجنبي واخيه الوطني ولن يكون هذا الا بلبننة سياسة الشركات الاجنبية فى المقاولات والمشاريع الخاصة وبلبننة الشركات نفسها فى المقاولات والمشاريع المتعلقة بمصلحة عامة او باستثمار الثروات الوطنية .

ان لبننة سياسة الشركات الاجنبية تنطلق من تذويبها فى الاقتصاد العام للبلاد وذلك بادماجها وصهرها فيه وليس بوضعها ، تحت تأثير الكراهية ، على هامش الاقتصاد العام .

وبمثل هذه الاسباب نفسح المجال لزيادة آلية فى مداخيل هذه الشركات كما نصلح ايضا اقتصادنا العام وذلك بالاسعاف الذي تلقاه الشركات بدورها من المصالح التي تساعدها وتعاونها او تتبع اليها .

ان تطبيق مثل هذه الاساليب لا يؤدي الى ابقاء الشركات العاملة حاليا فى لبنان فحسب ، بل يؤلف قوة كبيرة تجذب اليه الشركات الاخرى التي تبحث عن ميناء ترسو فيه او مرفأ تأتي اليه .

ان لبننة الشركات الاجنبية التي تقوم بخدمة عامة او تستثمر ثروة وطنية هي اسهل بكثير من ادماج التعهدات والمقاولات الاجنبية الخاصة فى الاقتصاد العام .

وبالفعل ، فان هذه الشركات ، المسمات بذات الامتياز ، قد خالفت ، حتى الآن ، تعهداتها ، فأوجدت رد فعل سيء ضدها ، وان كان فى بعض الاحيان مبرراً ، ولكنه ادى الى نتائج كانت البلاد نفسها اول من شكا وتأفف منهـــا .

اما الانتقادات التي نوجهها الى هذه الشركات ، والتي هي لخدمتها الشخصية ، فهي انها اعتقدت ، من الذكاء الى حد ، ان تسمي للمراكز اللبنانية فى مجالس ادارتها ، أشخاصاً ممثلين . وبالحقيقة فان هؤلاء الاشخاص ، ما كانوا ، غالباً الا وسيلة للزخرفة والتزيين اذ يعملون رمزياً ليغطوا بأسمائهم السياسة المتبعة من هذه الشركات .

ان العضو اللبناني فى مجلس الادارة ، كان مفروضاً فيه ان يحفظ الشركة ويقودها نحو تفهم خفايا البلاد وحاجاتها ليؤمن ربحاً متبادلا ومتكافئاً للطرفين ، الشركة والبلاد ، هذا العضو اعتقد من الافضل اطراء الشركة الاجنبية ، ومن خطأ الى خطأ وصلنا الى هذا الجو العابق بالكراهية والحذر .

ومن جهة أخرى ، فان الشعب ، حسب منطقه القاسي فى بعض الاحيان ، انتهى الى تعبير مخيف أطلقه على هؤلاء الاشخاص ، ممثليه فى مجلس الادارة ، فنعتهم بـ «كرسي على كرسي» ، وهنا أضيف ، مستوحيا مثالا عدلياً مشهوراً ، « ان كرسيا على كرسي لا قيمة له » .

اذن ، يكفي للبننة الشركات المذكورة ، ان تسمي ، من الآن فصاعدا ، للمراكز اللبنانية فى مجالس ادارتها ، أشخاصاً اكفاء يستطيعون ان يكونوا همزة الوصل بين الشعب والشركة لمنفعتهما المشتركة وصداقتهما الصحيحة وتعاونهما النزيه .

وأوضح مثال على سوء التأميم عندنا هو ما يتعلق بشركة كهرباء بيروت :

عندما كنا نبحث ونجده لاجتذاب الرساميل الاجنبية ، رحنا نقوم بهذه العملية الغريبة التي اضطرتنا الى دفع (٢٥) مليون ليرة لبنانية ذهبت بكاملها الى الخارج دون ان نحذر الفكرة السيئة التي تكونت عنا والتي لا نزال يومياً نحس بنتائجها .

انني اعتبر ان اعطاء شركة كهرباء بيروت هذا المبلغ الضخم لم يكن عملا باهرا ولكنه كان بمثابة ترقيع متواضع لمركزنا المالي فى الخارج .

هذا ما كنت احب أن أراه بارزا وواضحاً .

ان استرداد الشركة يجب ان لا يقدم كانتصار على الاجنبي ولكن الاجدر به ان يعلن كضريبة مشرفة ندفعها تحت ستار التعويض والترضية .

اجل ! بمثل هذه الروح كان يجب ان تدرس هذه القضية وبمثل هذا الاسلوب كان يجب ان تحقق وتنشر .

وكان يمكن اجتناب مثل هذه الاضرار والعقبات فيما لو فكرنا فى الوقت الملائم بلبننة شركة كهرباء بيروت .

وبمثل هذه الوسائل كان باستطاعتنا ان ننجح بخلق تيار الثقة الضروري الذي لا يمكن الاستغناء عنه فى سبيل استدرار التوفير الاجنبي الى لبنان .

٢) توزيع التوفير : عندما يتم انشاء التوفير نتجه الى الحصول على اقصى فائدة ممكنة وذلك بتأمين توزيعه فى جميع الاتجاهات حيث تدعوه حاجة منتجة .

وهنا تبرز امامنا مهمة القمة المصرفية .

وهذا الاقنوم الجديد ايضا يهدف الى ان يكتل ، فى كل منسجم موحد ، مجموعة من المصارف المنتظمة فى ترتيب تدرجي ومهمة هذا الاقنوم هي :

- ان تقرن بين مركبات الاقسام الاقتصادية وتشابكها من جهة وبين حاجاتها من جهة أخرى .
- ان تنفخ الروح والحيوية فى الطاقة الثمينة التي تملكها البلاد فى جميع الحقول والمراحل . وذلك بفضل توزيع الامكانات التي يقدمها التوفير .

وعلى رأس هذه القمة المصرفية مصرف الدولة الذي يشكل ، حسب المبادىء المعاصرة ، الأداة التنفيذية للسياسة المالية الوطنية .

ومن أجل ذلك اسمح لنفسي ان ألفت انظاركم الى ما يدور حول تصرفات مصرف سوريا ولبنان حيث يجدر ان لا يغيب عن البال بأن هذه المؤسسة ليست ، فى الحقيقة وحسب تنظيم السلطات ، الا آلة فى أيد غائبة لاشخاص غائبين أيضا ، هؤلاء الاشخاص الذين عليهم ان يملوا السياسة المالية والتسليفية والنقدية الواجب اتباعها .

فلنحذر اذن الوقوع مرة ثانية فى نفس الخطأ الذي ارتكبناه فى قضية شركة كهرباء بيروت حيث ادينت الشركة ، ليس من اجل اخطائها فحسب ، بل ، وخصوصا ، من اجل اهمال المسؤولين عن السياسة الكهربائية .

٣) الحركة المنتظمة لدوران التوفير : ان الحاجات المالية للاقتصاد هي ذات طبيعتين مختلفتين :

أ = الحاجات الدورية

ب = الحاجات الدائمة النهائية وهذه تسمى عندئذ توظيف الاموال .

ان على الحركة المنتظمة لدوران او تداول التوفير ان تأخذ سلفاً بعين الاعتبار كلا من هاتين الحاجتين ، حسب طبيعة الودائع والامكانات المتهيئة لتلبية هذه الحاجات فى الوقت المناسب ، وذلك من اجل الحصول على الاستعمال الكامل .

اما فيما يتعلق بالحاجات الدورية خاصة ، فان من الواجب ان لا نطبق نحوه سياسة «جر» التوفير نحو توظيف مالي معين ، بل علينا تطبيق سياسة «اغتراف» العملة المجمدة لدى الجمهور لوضعها تحت تصرف الحاجة الدورية الواجب تغذيتها .

ان مضاعفة ملحقات المصارف ووكالاتها وفروعها ، لم تكن لتسهيل المعاملات المصرفية للزبائن ، كما يتبادر الينا لأول وهلة ، بقدر ما كانت استجابة لضرورة جر التوفير واغترافه .

ان السياسة المفروض اتباعها من الحكومة ينبغي ان توجه توجيها جوهريا يجعل من لبنان ملتقى مثاليا للودائع المصرفية للتوفير من اللبنانيين ومن الخارج . ويشجع قسما من التوفير لتوظيفه فى البلاد .

وعلى لبنان ان يسرع ، قبل فوات الاوان ، بسن تشريع نقدي ومالي منسجم مع المفهوم الحديث ومحقق لسياسة تستطيع ان :

- تستحق الثقة
- وتحفظ الثقة

كما تستند الى توطيد وتقوية المبادىء الثلاثة التالية :

أ = الامن والاطمئنان

ب = الايراد والدخل

ج = التشغيل وعدم التجميد

ولن نستطيع الوصول الى هذه النتيجة والتشبث كثيرا بهذه النقطة اذا ما غابت عنا الحقيقتان الكبيرتان التاليتان :

– يجب ان تحفظ العملة لا ان تسجن ، لانه ليس من طبيعتـها ان تتلقى الاوامر كما انه لا يمكنها ان تحكم او تقيد او تهمل .

ولذلك فان ضمان المستقبل لا يكون الا بايجاد الجو الملائم للحصول على العملة واستدرارها .

وهكذا فاننا اذا ما اوجدنا الظروف التي تتطلبها العملة فاننا نراها طافحة متدفقة ... اما اذا عمدنا الى سجنها وحجزها فسرعان ما تتبخر وتفـــر .

فلا نتكلمن بعد الآن ابدا عن التأميم لان هذا التعبير الذي يحمل فى اوروبا واميركا معنى التدويل ومعنى السياسة الاقتصادية الداخلية البحتة فانه يحمل عندنا صفة الكراهية ، كراهية رأس المال الاجنبي .

ان الكراهية للاجنبي لا مكان لها عندنا مطلقا .

والأحرى بنا ان نتكلم عن «اللبننة» التي تنطوي على فكرة التحالف والتعـاون .

هذه هي الحقيقة الاولى التي بامكانها ان توصلنا الى النتيجةالمنشودة.

– اما الحقيقة الثانية فهي تكمن فى ان العملة تبحث عن ايراد وفير لا يمكن الحصول عليه فى عصرنا الحالي الا اذا سارت معا جميع اقسام الاقتصاد بصورة منسجمة يعاضد بعضها بعضا .

أما اذا لم يؤمَّن هذا السير المتناغم فما اسرع ما نفقد التوازنالضروري اذ أن شتى الاقسام التي تؤلف اقتصاد البلد والتي تحرم من التعاون المتبادل بينها ، قد اصبحت لا ترتكز على شيء وهكذا فان التوازن يصبح متأرجحا وسريع العطب .

وللوصول الى هذا التآلف المنتظم بين مختلف مجالات النشاط ، على سياستنا الاقتصادية ان تتجه الى تحقيق الاقتراحات الآتية :

أ = جهود متعاضدة .

ب = حيوية متناسقة .

ج = اقتصاد صالح .

د = دولة مناهجية .

هـ = حرية منظمة .

وعندئذ وعندئذ فقط يصبح للبنان سياسة الاستعمال الكامل للتوفير في الاستعمال الكامل للعملة وفي الاستعمال الكامل للانتاج .

وهكذا نتوصل الى الفاعلية الاقتصادية الكاملة وهي الضمان الوحيد لرفاهية الدولة الانسانية الحديثة ونجاحها .

DATE DUE

JAFET LIB.
17 MAR 2005
Circulation Dept.

الجميل ،موريس
الجمهور والمصارف
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01018656

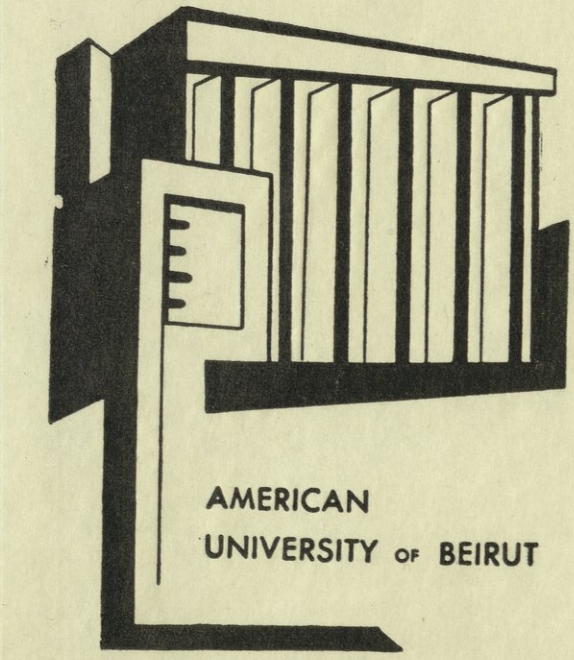

CA
332.3
G322LA